

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٧

بتحديد الجهة الإدارية المختصة والوزير المختص بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية لخدمات الإجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بشئون التعاون ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي ؛

وعلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإنتاجي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٧٥ بتحديد الجهة الإدارية المختصة والوزير المختص بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية لخدمات الإجتماعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن اختصاصات

وزارة الشئون الإجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

في تطبيق حكم المادة ٦٦ من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه تكون وزارة الشئون الإجتماعية هي الجهة الإدارية المختصة ويكون وزير الشئون الإجتماعية هو الوزير المختص بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية لخدمات الإجتماعية التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون .

(المادة الثانية)

في تطبيق حكم المادة ٧٣ من قانون التعاون الإنتاجي المشار إليه تكون وزارة الشئون الإجتماعية هي الجهة الإدارية المختصة ويكون وزير الشئون الإجتماعية هو الوزير المختص بالنسبة للجمعيات التعاونية لخدمات الإجتماعية التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينفي قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يفسر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٧

بتخصيص حصيلة رسم زيارة حديقة الأورمان لصيانة منشآتها وإقامة منشآت جديدة فيها ومنح حوافز للعاملين بها

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ بفرض رسوم لزيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مركز البحوث الزراعية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تلحق حديقة الأورمان بوزارة الزراعة وتنبع الإدارة العامة للرعاية الاستثنائية وذلك بالحالة التي كانت عليها قبل ضمها إلى مركز البحوث الزراعية .

(المادة الثانية)

تخصص حصيلة الرسم المقروض على زيارة حديقة الأورمان طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ؛ لصيانة منشآت تلك الحديقة وإقامة منشآت جديدة بها ومنح حوافز للعاملين فيها . وينظم الصرف من هذه الحصيلة بقرار من وزير الزراعة في جلوس القوانين واللوائح .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات